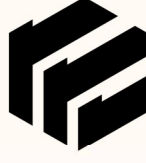




الشرطة المجتمعية كمدخل لإصلاح القطاع الأمني في سوريا



المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع

مستاد مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية مقرها سورية، تُعنى بإعداد الدراسات والتحليلات المتخصصة في قضايا الأمن والدفاع. وتسعى المؤسسة إلى الإسهام في تطوير هذا الحقل على المستويين الوطني والإقليمي، عبر إنتاج معرفة علمية رصينة تسهم في فهم التحديات الأمنية والدفاعية وطرح مقاربات عملية للتعامل معها.

تطمح المؤسسة إلى أن تكون مرجعًا موثوقًا لصنّاع القرار والباحثين، ومنصة فكرية فاعلة في صياغة رؤى إستراتيجية تستند إلى البحث المنهجي والتحليل المعمق، مع ربط الدراسات النظرية بالوقائع الميدانية والتحوّلات الجارية على الأرض.

كما تولى اهتمامًا خاصًا برصد التحوّلات الجيوسياسية وتحليل السياسات الدفاعية على المستويين الإقليمي والدولي، وتعمل على تقديم إنتاج معرفي يعزز الوعي العام ويدعم بناء قرار أمني ودفاعي رشيد ومسؤول.

للاطلاع على المزيد، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني..

Misdad.org

مدخل

شهدت مفاهيم الأمن والعمل الشرطي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية عكست إدراكًا متزايدًا لحدود النماذج التقليدية القائمة على الردع والقوة، خاصة في المجتمعات المتنوعة أو الخارجة من صراعات. ومع تصاعد أزمات الثقة بين الدولة والمجتمع، برزت الحاجة إلى مقاربات أمنية أكثر شمولًا، تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانعدام الأمن، وتعيد تعريف دور الشرطة بوصفها فاعلاً شريكًا في إدارة الأمن وليس مجرد أداة تنفيذية بيد السلطة.

في هذا الإطار، اكتسب مفهوم الشرطة المجتمعية أهمية متزايدة في الأدبيات الأمنية المعاصرة باعتباره نموذجًا يسعى إلى تحقيق الأمن عبر الشراكة، والوقاية، وحل المشكلات من جذورها، بدل الاكتفاء بمعالجة أعراضها. وتزداد أهمية هذا النقاش في الحالة السورية، إذ تفرض مرحلة ما بعد نظام الأسد تحديات مركبة تتعلق بإعادة بناء المؤسسات، وترميم العلاقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية، وصياغة نموذج أمني قادر على الاستجابة لتعددية اجتماعية عميقة وتجارب طويلة من العنف والتهميش.

مفهوم الشرطة المجتمعية وكيفية عملها

يمكن القول بأن مفهوم الشرطة المجتمعية هو تحول في فلسفة العمل الشرطي من نموذج تقليدي قائم على الردع والسيطرة إلى نموذج يقوم على الشراكة والتواصل المستمر مع المجتمع المحلي¹، إذ بدأ بالتبلور أواخر القرن العشرين كرد فعل على أزمة الثقة بين الشرطة والمجتمع، بعد أن أثبتت التجارب أن النموذج التقليدي القائم على الدوريات والرد السريع لم ينجح في خفض معدلات الجريمة أو تعزيز الشرعية الأمنية، ولذلك أصبح لزامًا البحث عن أدوات جديدة لتعزيز عمل الشرطة².

بطبيعة الحال فإن "الشرطة المجتمعية" لا تعني تحويل وظيفة الشرطي إلى عمل اجتماعي بحت، بل تقوم على التعاون الوثيق بين الشرطة والمجتمع المحلي لتشخيص المشكلات الأمنية في جذورها الاجتماعية والاستفادة من خبرة القادة المجتمعيين في وضع حلول مناسبة مع التركيز على الوقاية قبل وقوع الجريمة، باعتبار هذه الحلول قد تتوافق مع بنية هذا المجتمع، ولكنها قد لا تتوافق مع غيره.

تكمن الفكرة الأساسية من هذا النموذج على إشراك المواطنين في إيجاد حلول لمشكلاتهم باعتبارهم الأكثر إدراكًا لاحتياجاتهم الأمنية والاجتماعية، الأمر الذي يعزز العدالة ويقلل الخوف من الجريمة ويزيد احترام النظام العام ورضا المواطنين. ويرتكز المفهوم أساسًا على عنصرين رئيسيين: الشراكة المجتمعية وحل المشكلات³.

تعمل الشرطة المجتمعية بشكل رئيس ضمن منطق التدخل المحلي الموجه بالمشكلات وليس من خلال استجابة أمنية عامة أو مركزية. إذ يُقسم المجال الحضري إلى وحدات جغرافية صغيرة،

¹ Deniz Kocak, "Rethinking Community Policing in International Police Reform", p11, JSTOR, 2018, link: <https://n9.cl/ces0e4>

² Gill, C., Weisburd, D., Telep, C. W., Vitter, Z., & Bennett, T, "Community-oriented policing to reduce crimedisorder and fear and increase satisfaction and legitimacy among citizens" A systematic p3-4, Journal of Experimental Criminology,2014, link: review, <https://n9.cl/p375e>

³ خديجة عرفة محمد امين، "دور الشرطة المجتمعية في مواجهة أبرز التهديدات الامنية المعاصرة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2024/12/23، رابط الكتروني: <https://n9.cl/buqqd>

تكلف فيها فرق شرطة ثابتة بالعمل الدائم داخل الحي نفسه، بما يسمح بتراكم معرفة دقيقة بطبيعة السكان، ومصادر التوتر، وأنماط السلوك الاجتماعي المتكرر. ويبنى هذا العمل على ما يسمى بـ "العقد المحلي للأمن"، وهو بدوره إطار تنسيقي تشاركي يضم الشرطة والسلطات الإدارية والقضائية والفاعلين الاجتماعيين، إذ تُحدد من خلاله أولويات الأمن المحلي انطلاقًا من تشخيص جماعي للمشكلات، وليس من تعليمات فوقية⁴.

ضمن هذا العقد، تعمل الشرطة بوصفها شريكًا في التحليل والتخطيط والمتابعة. كما تركز الشرطة المجتمعية على معالجة الأسباب البنيوية لانعدام الأمن، مثل: النزاعات الاجتماعية، والجنوح، والسلوكيات المقلقة للحياة اليومية، وذلك عن طريق أدوات غير قسرية في المقام الأول، مثل: الحوار، والوساطة، والإحالة إلى الجهات الاجتماعية المختصة، مع الاحتفاظ بالتدخل القانوني عند الضرورة. وبالغالب تأتي فعالية هذا النموذج مشروطة ببناء الثقة، واحترام الحقوق والحريات، وشفافية الأداء⁵.

التعددية والتعافي بعد الصراع: أهمية الشرطة المجتمعية في السياق السوري

تبدو سوريا اليوم، وهي الدولة التي خرجت من صراع استنزف مؤسساتها لأكثر من عقد، في حاجة ملحة إلى تبني نموذج الشرطة المجتمعية كمدخل لبناء العلاقة المتصدعة بين المجتمع والأجهزة الأمنية بعد الإرث الدموي الذي خلفه نظام الأسد. فقد خلف النظام السابق مؤسسات مترهلة وقلة ثقة، الأمر الذي يجعل العودة إلى الأساليب الأمنية التقليدية محاولة قاصرة عن استعادة الشرعية أو بناء استقرار حقيقي. وفي هذا السياق، تتيح الشرطة المجتمعية إطارًا مختلفًا لتشكيل قنوات تواصل منتظمة مع السكان، وإشراك الفاعلين المحليين في صياغة أولويات الأمن، بما يعيد الاعتبار لممارسات تقوم على المساءلة والاستجابة لحاجات الناس اليومية بدل الاكتفاء بفرض القوة⁶.

وتزداد أهمية هذا النهج في ضوء التركيبة السكانية السورية القائمة على تعددية إثنية ودينية يصعب التعامل معها من خلال مقاربة أمنية واحدة تُطبق على الجميع دون تمييز.

فقد برزت خلال عام 2025 حوادث عديدة ابتداءً من "أحداث الساحل" إلى "أحداث السويداء"، وصولًا إلى التعامل مع أحياء داخل مدينة حلب ذات الكثافة الكردية كحيي الشيخ مقصود والأشرفية بصفتها شواهد حية على أن غياب الاعتبار لكافة المكونات يفتح الباب أمام إعادة إنتاج التوتر بدل احتوائه. وتكشف هذه التجارب أن المنظومة الشرطية تبدو "محايدة" على الورق، لكنها منفصلة عن أولويات كل مكوّن، قد تزيد الشعور بالتهديد لدى الأقليات أو المكونات المحلية⁷.

في المقابل، يقدم نموذج الشرطة المجتمعية صيغة أكثر انسجامًا مع الواقع السوري؛ صيغة تقوم على تمثيل جميع المكونات، وفهم السياقات الثقافية والاجتماعية الدقيقة، وتفعيل أدوات الوساطة والحوار بدل اللجوء التلقائي إلى القمع أو الردع. ومن ثم، فإن تبني هذا

⁴ "الشرطة المجتمعية كمدخل لتعزيز الأمن المحلي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ندوة عبر الإنترنت 2023، رابط إلكتروني: <https://democraticac.de/?p=87230>

⁵ "الشرطة المجتمعية كمدخل لتعزيز الأمن المحلي"، مرجع سابق.

⁶ Ahmet Demirden, "Community-Based Policing & Post-Conflict Police Reform", Turkish National Police Academy, 2022, <https://n9.ci/8xdt2>

⁷ David Martín Abanades, "Intercultural Cities: Manual on Community Policing", Council of Europe Intercultural Cities Programmed, 3-2019, <https://n9.ci/f3psq>

النموذج يشكل خطوة ضرورية لبناء أمن يتشارك في صناعته المواطنون والدولة، ويستند إلى الثقة لا إلى الخوف وهو بالفعل ما بدأت العمل عليه الدولة السورية من خلال تفعيل شرطة محلية في جرمانا بريف دمشق.

الشرطة المجتمعية كمسار إصلاحي: إمكانيات النجاح والفشل

لا يرتبط نجاح الشرطة المجتمعية بمجرد إشراك السكان في الحوار، بل بتمكينهم فعليًا من التأثير في تحديد أولويات الأمن المحلي. فعندما ينتقل القرار الأمني إلى المستوى المحلي، يتحول الأمن إلى عملية تشاركية ذات شرعية اجتماعية ومن وظيفة سلطوية إلى مسؤولية مشتركة، ويبدو أن السلطات السورية تسير بخطى ثابتة نحو هذه الشراكة مع المجتمع المحلي مثل ما حدث من تطويع العشرات من العناصر المحلية "الدرزية" في أحياء مدينة جرمانا في ريف دمشق بعد الاتفاق مع وجهائها، الأمر الذي أنهى التوتر الذي حدث سابقًا، وأدى إلى أعمال عنف في هذه المنطقة.⁸ وفي شمال سوريا يبرز مثال آخر مشابه إذ استقبلت مراكز التطويع في مدينة عفرين ذات الأغلبية الكردية مئات المتطوعين الكرد الذين تعتمد عليهم الآن السلطات كعامل مهم لبسط الأمن في المدينة.⁹ بالإضافة لقبول الدولة السورية الاعتماد على قوى شرطية من أبناء مدينة عين العرب/كوباني في اتفاقها الأخير مع "قسد"¹⁰.

وتزداد فاعلية هذا النموذج حين يتجه العمل الشرطي نحو الفئات الهشة، بوصفها الأكثر تعرضًا لمخاطر الجريمة والتهميش، إذ يُسهم إدماج النساء والأحداث واللجائين ضمن برامج الشرطة المجتمعية في تحويل الشرطة إلى جهة حامية ذات بعد اجتماعي، وهو توجه تفرضه الحالة السورية التي اتسعت فيها رقعة الفئات المتضررة بفعل النزاع.¹¹

كما يعزز التمرکز الجغرافي للشرطة ضمن وحدات محلية ثابتة من قدرة الجهاز الأمني على فهم البيئات الاجتماعية الدقيقة والتعامل مع المشكلات اليومية بمرونة وسرعة، الأمر الذي يمكن أن يسهم في إعادة تعريف العلاقة بين الشرطة والمجتمع في المناطق الخارجة من النزاع من علاقة خوف إلى علاقة معرفة وتفاعل.¹²

يكتمل هذا المسار عندما يُعاد تأهيل الشرطة على أدوات غير قسرية، مثل الحوار والوساطة والإحالة الاجتماعية، بما يسمح بتجاوز إرث العنف الأمني وترسيخ صورة الشرطة كفاعل ضامن للاستقرار

⁸ شام سبسي، "عودة مظاهر الحياة إلى مدينة جرمانا بعد استكمال الترتيبات الأمنية فيها"، موقع الجزيرة، 2025/5/4، رابط إلكتروني: <https://n9.cl/jbovdg>

⁹ احمد العكلة، "انضمام كرد من عفرين للأمن الداخلي.. تعزيز للاستقرار أم ورقة ضغط على "قسد"؟"، موقع الترا سوريا، 2025/8/23، رابط إلكتروني: <https://n9.cl/queyy>

¹⁰ وكالة أنباء هاوار، "كوباني بين الحصار ونقاشات الاندماج"، موقع وكالة أنباء هاوار، 2026/2/5، رابط إلكتروني: <https://hawarnews.com/ar/136864>

¹¹ أثير دعدوش ناموس العتابي، "الشرطة المجتمعية ودورها الوقائي والعلاجي والتنموي في حماية الفئات الهشة"، مجلة الدراسات المستدامة، 2023، رابط إلكتروني: <https://n9.cl/r8mq7>

¹² "دور الشرطة المجتمعية في مواجهة أبرز التهديدات الامنية المعاصرة"، مرجع سابق.

الاجتماعي ويمكن الاستفادة من دول الإقليم كتجربة يمكن البناء عليها خاصة في الدول التي قطعت مراحل متقدمة في هذا المجال مثل الأردن¹³ وتركيا¹⁴.

في المقابل، تتآكل فرص نجاح الشرطة المجتمعية في البيئات التي تعاني من هشاشة التمويل، إذ يؤدي غياب الدعم المالي المستدام إلى توقف البرامج وفقدان أثرها التراكمي، وهو تحدٍ واضح في السياق السوري الذي يجعل أي تجربة مجتمعية قاصرة ما لم تدعم بتمويل كامل طويل الأمد¹⁵.

ويزداد هذا التحدي حدة في ظل ضعف التنسيق المؤسسي، إذ يؤدي غياب الدور المحلي الفاعل إلى تفريغ الشراكات الأمنية من مضمونها وتحويلها إلى ترتيبات شكلية، كما أن إخضاع الشرطة المجتمعية للاستخدام السياسي أو الدعائي يقوّض ثقة المجتمع بها ويفرغها من بعدها التشاركي، وهو خطر قائم ما لم تضمن استقلالية هذا النموذج عن الاستقطاب السياسي. ويظل غياب آليات واضحة للتقييم والمساءلة عاملاً حاسماً في إعادة إنتاج أنماط الفشل السابقة، إذ يؤدي انعدام الشفافية إلى تحويل الشرطة المجتمعية من مشروع إصلاح إلى واجهة خطابية لا تترك أثراً فعلياً في بنية الأمن المحلي¹⁶.

خاتمة

تُظهر القراءة التحليلية لمفهوم الشرطة المجتمعية وآليات عملها أن هذا النموذج يمثل تحولاً بنيوياً في فلسفة الأمن ذاتها، من منطق السيطرة إلى منطق الشراكة، ومن الاحتكار المؤسسي للأمن إلى تشاركه مع المجتمع. وفي البيئات الخارجة من النزاع، كما هو الحال في سوريا، تكتسب الشرطة المجتمعية قيمة إضافية بوصفها أداة لبناء الثقة والشرعية، شرط أن تُطبّق ضمن إطار مؤسسي واضح يحميها من التسييس ويضمن استدامتها وشفافيتها.

غير أن هذا المسار يظل محفوفاً بمخاطر حقيقية، تتراوح بين هشاشة الموارد، وضعف التنسيق، وغياب المساءلة، وهي عوامل قادرة على تفريغ النموذج من مضمونه وتحويله إلى واجهة خطابية بلا أثر فعلي.

وعليه، فإن نجاح الشرطة المجتمعية لا يتوقف على استنساخ التجارب الدولية بقدر ما يرتبط بقدرة الفاعلين المحليين على تكيفها مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية لسوريا، وربطها بمشروع أوسع لإصلاح القطاع الأمني وبناء عقد اجتماعي جديد يجعل من الأمن خدمة عامة قائمة على الثقة، وليست مجرد أداة للضبط القسري.

¹³ محمود صالح باير الشيباب، "التجربة الأردنية في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية المعاصرة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث، 2023، رابط الكتروني: <https://n9.ci/6atlv>

¹⁴ Murat Aksoy, "Innovation in Policing regarding EU Membership in Turkey: Police Officers' Perceptions of Community Policing", Doctoral thesis, Durham University, (2011), <https://n9.ci/43city>

¹⁵ Keane, R., & Ommundsen, T, "Money Matters: Addressing the Financial Sustainability of Security Sector Reform", (DCAF), (2015), <https://n9.ci/s6w4fb>

¹⁶ Kocak, D, "Rethinking Community Policing in International Police Reform: Examples from Asia", (DCAF), 2018, <https://n9.ci/bcimi>



المركز السوري لدراسات
الأمن والدفاع